

**Issues of disagreement with Imam Al-Ashmouni in the endowment and initiation in his book Manar Al-Huda in the statement of endowment and initiation, a collection and study (The first quarter of Surat Al-Baqarah as a model)**

مسائل الخلاف عند الإمام الأشموني في الوقف والابتداء في كتابه  
منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، جمعاً ودراسة (الربع الأول  
من سورة البقرة نموذجاً)

**Dr. Al-Minhal bin Ahmed bin Mohammed Akiri**

Assistant Professor of Recitations, Department of the Qur'an and its Sciences, Faculty of Sharia and Fundamentals of Religion, King Khalid University, Abha, Saudi Arabia

د. المنهال بن أحمد بن محمد عكيري

أستاذ القراءات المساعد بقسم القرآن وعلومه، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد بأبها، المملكة العربية السعودية

Received:11/11/2022 Revised:2/7/2023 Accepted: 24/7/2023

تاريخ التقديم: 11/11/2022 تاريخ ارسال التعديلات: 2/7/2023 تاريخ القبول: 24/7/2023

**الملخص:** يهدف البحث إلى دراسة مسائل الخلاف عند الأشموني في الوقف والابتداء، وذلك في كتابه منار الهدى، مقتصرًا على الربع الأول من سورة البقرة، كما أن أبرز الأهداف هو استقراء كتاب الأشموني، ومعرفة مسائل الخلاف التي أوردها، ومعرفة منهجية الأشموني في إيراده لمسائل الخلاف، واختياره لذلك، وقد سلك مسلك الجمع والدراسة والاستقراء لمسائل. ومن أبرز النتائج: أن القارئ لكتاب الأشموني يجد أن مسائل الخلاف لديه متكررة في مواضع كثيرة من السورة نفسها، وذلك لاعتبارات علمية كاللغة والإعراب والوقف، كما أن له عناية بأقوال العلماء في ترجيحاته، والاعتماد عليها كمصادر في كتابه. ومن التوصيات التي أوصى بها: استكمال دراسة مسائل الخلاف عند الأشموني، مع إجراء موازنة بين منهج الأشموني في كتابه ومنهج العلماء المتقدمين عنه في عرض مسائل الخلاف، وإيراد الأقوال، وبيان أوجه الاختلاف والاتفاق.

**الكلمات المفتاحية:** الأشموني، مسائل، الوقف والابتداء، الخلاف، منار الهدى.

### Abstract:

The research aims to study the issues of disagreement with Al-Ashmouni in endowment and initiation, in his book Manar Al-Huda, confined to the first quarter of Surat Al-Baqara, and one of the most prominent goals is to extrapolate the book of Al-Ashmouni, and to know the issues of disagreement that he mentioned, and to know Al-Ashmouni's methodology in mentioning the issues of disagreement, and his choice for that.

Among the most prominent results: the reader of Al-Ashmouni's book finds that issues of disagreement are repeated in many places in the surah itself, due to scientific considerations such as language, syntax, and endowment.

Among the recommendations that I recommend: Completing the study of the issues of disagreement with Al-Ashmouni, with a balance between Al-Ashmouni's approach in his book and the methods of the scholars who preceded him in presenting the issues of disagreement, stating the sayings, and clarifying the differences and agreement.

**Keywords:** Ashmoni, issues, stop and start, disagreement, Manar al-Huda.

## المقدمة

- ما مصادر الأشموني في اختياراته وترجيحاته لمسائل الوقف والابتداء؟
- ما المنهج الذي سلكه الأشموني في عرضه للمسائل الخلافية في الوقف والابتداء؟
- ما القيمة العلمية لدراسة مسائل الخلاف عند الأشموني في الوقف والابتداء؟

## حدود البحث:

ستكون الدراسة مقتصرة على كتاب منار الهدى في بيان الوقف والابتداء للإمام الأشموني، وذلك من خلال دراسة مسائل الخلاف الواردة في الربع الأول من سورة البقرة.

## الدراسات السابقة:

من خلال التواصل مع المراكز البحثية المتخصصة، والمتخصصين في الدراسات القرآنية، لم يتطرق أحد إلى البحث في هذا الموضوع، ولكن هناك بعض الدراسات التي<sup>1</sup> يحسن الإشارة إليها، مع بيان الفرق بين هذا البحث والدراسات الأخرى.

أولاً: الاعتراضات النحوية في كتاب: "منار الهدى في بيان الوقف والابتداء"، للباحث: رضا عبدالمجيد، رسالة ماجستير.

احتوت هذه الرسالة على دراسة الاعتراضات النحوية حسب ترتيب فصول النحو في ألفية ابن مالك، كدراسة الموصول ولا النافية والاستثناء وغيرها.

بخلاف بحثي فهو متعلق بدراسة الخلاف عند الإمام الأشموني في مسائل الوقف والابتداء، ومقارنة أقواله بأقوال العلماء ممن لهم عناية بمسائل الوقف.

ثانياً: اختيارات الأشموني في الوقف والابتداء، للباحث فهد يوسف، رسالة دكتوراه.

أورد الباحث في هذه الرسالة بيان علاقة الوقف والابتداء بالعلوم الشرعية الأخرى، كما أورد اختياراته فقط وموازنتها بأقوال علماء ذكر تحديدهم في عنوان البحث كالنحاس والسجواني.

أما بحثي فلم يقتصر على الاختيارات، بل ذكرت جميع مسائل الخلاف التي أوردها الإمام الأشموني في الموضوع الواحد، مع مقارنتها بعلماء الوقف

الحمد لله رب العالمين، ولي الصالحين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد،،،

إن أشرف العلوم وأفضلها ما كان متعلقاً بكتاب الله تعالى، ومن هذه العلوم علم الوقف والابتداء، فهو حلية التلاوة، وزينة القراءة، وبه تُعرف كيفية أداء القرآن.

وقد تعددت أقوال الأئمة في مسائل الوقف والابتداء، وأصل الخلاف لا يخلو من كونه اختلافهم في تقسيمات مصطلحات الوقف والابتداء، أو اختلافهم من حيث الوقوفات على رؤوس الآي أو مواضع الكلمات.

لذا فإني رأيت أن أقف على جملة من مسائل الخلاف عند الإمام الأشموني في الوقف والابتداء في كتابه: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء.

أسأل الله أن يمديني بعونه وتوفيقه.

## قيمة الموضوع العلمية، وأسباب اختياره:

- أهمية العناية بكلام العلماء في الوقف والابتداء، ودراسة مسائل الخلاف بينهم على وجه التحرير والتدقيق.
- مكانة الإمام الأشموني في علم الوقف والابتداء، وكتابه منار الهدى الذي يُعدّ أحد أهم كتب الوقف والابتداء.
- الحاجة إلى جمع مسائل الخلاف عند الإمام الأشموني في الوقف والابتداء، ودراستها ومقارنتها مع أقوال الأئمة.

## أهداف البحث:

- استقراء كتاب منار الهدى للأشموني، ومعرفة مسائل الخلاف التي أوردها في كتابه.
- دراسة نماذج من مسائل الخلاف عند الإمام الأشموني في الوقف والابتداء.
- معرفة منهجية الإمام الأشموني في إيراد مسائل الخلاف، ومنهجه في الاختيار.

## مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في جملة من التساؤلات الآتية:

والابتداء واللغة ويمن له عناية من المفسرين إذا كان الخلاف يخدم الجانب التفسيري وله أثر في المعنى.

#### منهج البحث وإجراءاته:

- سلوك مسلك الجمع والدراسة والاستقراء لمسائل الخلاف الواردة في الربع الأول من سورة البقرة، من خلال كتاب منار الهدى في بيان الوقف والابتداء للإمام الأشموني.
- الإلتزام بقواعد الإملاء الحديثة، مع مراعاة علامات الترقيم.
- تمييز العناوين الرئيسة بخط واضح.
- كتابة الآيات القرآنية برسم مصحف المدينة والآيات التي على خلاف قراءة حفص فبالرسم العثماني.
- تخريج الأحاديث النبوية بإيجاز.
- عزو الأقوال والآثار المروية عن السلف إلى مصادرها الأصلية ما أمكن.
- أرتب مسائل الخلاف في الوقف والابتداء حسب ترتيب الآيات القرآنية.
- أورد قول الأشموني في ذكره للخلاف وتعليقاته إن وُجدت.

#### خطة البحث:

تشتمل خطة البحث على: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس، وهي كما يأتي:

المقدمة وتشتمل على: قيمة الموضوع العلمية، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، ومشكلته، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وإجراءاته، وخطته.

#### التمهيد، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: تعريف علم الوقف والابتداء.

المطلب الثاني: أهمية علم الوقف والابتداء.

المبحث الأول: التعريف بالإمام الأشموني، وكتابه منار الهدى، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالإمام الأشموني.

المطلب الثاني: التعريف بكتابه منار الهدى في بيان الوقف والابتداء.

المطلب الثالث: مصطلحات الوقف والابتداء عند الإمام الأشموني.

المطلب الرابع: مصادره في الوقف والابتداء.

المطلب الخامس: منهجه في عرض مسائل الوقف والابتداء.

المبحث الثاني: دراسة مسائل الخلاف عند الإمام الأشموني في الوقف والابتداء.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المصادر والمراجع.

التمهيد، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: تعريف علم الوقف والابتداء.

الوقف لغة: مصدر قولك: وَقَفْتُ الدابة، وَوَقَفْتُ الكلمة وَقْفًا، وإذا وَقَفْتُ الرجل على كلمة قلت: وَقَفْتُهُ تَوْقِيفًا، ووقف الأرض حَبَسَهَا<sup>(2)</sup>.

وفي الاصطلاح: قال ابن الجزري: "الوقف عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زماناً يُتَنَفَس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله، لا بنية الإعراض"<sup>(3)</sup>.

أما الابتداء لغة: فهو من البدء، وهو فعل الشيء أول، بدأ به وبدأه يُبْدِئُهُ بَدْءًا، وأَبْدَأُهُ وَأَبْدَأُهُ، وَبَدَأْتُ الشيء: فَعَلْتُهُ ابْتِدَاءً<sup>(4)</sup>.

وفي الاصطلاح: قال الجعبري: "والابتداء: لفظك بكلمة منفصلة الزمان"<sup>(5)</sup>.

وقد عرّف أهل العلم علم الوقف والابتداء اصطلاحاً: بأنه علم يُعرف به مواضع الوقف والابتداء، وكيفيةهما من حيث الصحة وعدمها، مراعاة لمعاني كلام الله تعالى، وفهم كتابه الكريم<sup>(6)</sup>.

المطلب الثاني: أهمية علم الوقف والابتداء.

لقد أمر الله جل وعلا بتعلّم القرآن وتعليمه والعمل به، ولما كان من تعلّم القرآن الكريم تعلّم بداية جملة ونهايتها لمعرفة مراده ومعانيه، اهتم الصحابة -رضي الله عنهم- بمعرفة مواضع الوقف المناسبة به حرصاً منهم على

(4) وصف الاهداء في الوقف والابتداء، للجعبري 1: 392.

(5) المننقى من مسائل الوقف والابتداء، للسندي 27.

(1) لسان العرب، لابن منظور، مادة: وقف، 9: 359.

(2) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري 1: 240.

(3) لسان العرب، لابن منظور، مادة: بدأ، 1: 26.

يعتبر كتاب منار الهدى للإمام الأشموني من أشهر كتب المتأخرين، يشهد له بسعة العلم، ولا يستغني عنه طالب علم الوقف والابتداء.

وقد افتتح الأشموني كتابه بذكر الأئمة الذين اشتهر عنهم التأصيل والتفصيل في علم الوقف والابتداء، وأورد بعض التنبيهات التي لا بد منها لطالب العلم، ومن هذه التنبيهات التي ذكرها: وجوب اتباع ما رُسم في المصحف العثماني، وأن كل كلمة تعلقت بما بعدها، وما بعدها من تمامها لا يوقف عليها، كالمضاد دون المضاد إليه، وإذا اضطر القارئ ووقف على ما لا ينبغي الوقف عليه حال الاختيار، كذلك ينبغي للقارئ أن يراعي في الوقف الازدواج والمعادل والقرائن والنظائر، كما تطرّق إلى الكلام عن اختلاف الحروف التي في أوائل السور، وبيان ثواب القارئ، إلى غير ذلك من التنبيهات التي فصل القول فيها.

ثم شرع بعد ذلك في التفصيل في مسائل الوقف والابتداء، مفتتحاً بسورة الفاتحة، فإذا أتى على السورة بين مكان نزولها، وعدد آياتها وفق الأمصار.

كما اعتنى الأشموني في كتابه بذكر المسائل الخلافية، وإيراد أقوال العلماء في ذلك، مع ذكر أوجه الخلاف، من حيث الوقف أو البدء، مهتماً بالجانب اللغوي في توجيه تلك الوقفات، وتتجلى معرفة ذلك من خلال دراسة المسائل الخلافية في هذا البحث.

### المطلب الثالث: مصطلحات الوقف والابتداء عند الإمام الأشموني.

استعمل الأشموني في كتابه منار الهدى في بيان الوقف والابتداء مصطلحات عدة التي هي من جملة المصطلحات التي استعملها علماء الوقف والابتداء، وهي على النحو الآتي:

- الوقف التام، أو الوقف الأتم: ومن أمثله قول الله تعالى: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران: 4] تام عند أبي حاتم؛ ومن أمثله في الوقف الأتم قول الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: 4] أتم؛ لانتهاء القصة<sup>(10)</sup>.
- الوقف الكافي: ومن أمثله قول الله تعالى: ﴿مُتَشَبِّهَاتٍ﴾ [آل عمران: 7] كاف؛ لاستئناف التفصيل، معللاً اتباع أهل الزيف المتشابهة بعلتين: ابتغاء فتنة الإسلام، وابتغاء التأويل، وكلاهما مذموم، فقال: ﴿أَبِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَأَبِغَاءَ

معرفة معاني القرآن، فقد زوي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: "لقد عشنا برهةً من دهرٍ، وأحدنا يُؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السُورة على -محمد صلى الله عليه وسلم- فيتعلّم حلالها وحرامها وأمرها وزاجرها، وما ينبغي أن يُوقف عنده منها كما تتعلمون أنتم اليوم القرآن، ثمّ لقد رأيت اليوم رجالاً يُؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاحته إلى خاتمته، ولا يدري ما أمره ولا زاجره، ولا ما ينبغي أن يُوقف عنده منه، وينثره نثر الدّقل"<sup>(7)</sup>.

وكذا سلف الأمة من بعدهم اعتنوا بعلم الوقف والابتداء ومعرفته، والتأصيل والتدوين.

قال ابن الجزري: "وصنف العلماء في ذلك كتباً مدونة، وذكروا أصولاً مجملة، وفروعاً في الآي مفصلة، فمنها ما أثروه عن أئمة العربية في كل مصر، ومنها ما استنبطوه، وفاق الأثر وخلافه، ومنها ما اقتدوه فيه بالأثر، كالوقف على رؤوس الآي"<sup>(8)</sup>.

فحين تنظر إلى مصنفات العلماء في علم الوقف والابتداء ومسائله تتجلى لك مدى أهمية العلماء بهذا العلم المرتبط بكتاب الله سبحانه وتعالى.

**المبحث الأول: التعريف بالإمام الأشموني، وكتابه منار الهدى، وفيه مطلبان:**

### المطلب الأول: التعريف بالإمام الأشموني<sup>(9)</sup>.

الناظر في كتب التراجم والطبقات يلحظ أنه لا توجد ترجمة وافية للإمام الأشموني صاحب كتاب منار الهدى، وسأذكر ما أمكن الوصول إليه.

فاسمه: أحمد بن عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم الأشموني المصري الشافعي المقرئ الفقيه، صاحب كتاب منار الهدى، وله كتاب آخر وهو: القول المتين في أمور الدين.

كما يُعدّ الإمام الأشموني من علماء القرن الحادي عشر؛ لأنه سمي جده عبدالكريم وذكر في منار الهدى أن والد جده كان معاصراً للشرنوبلي المتوفى 944هـ، وهذا يستفاد منه أن الحفيد مؤلف منار الهدى توفي في أواخر القرن الحادي عشر، أو أوائل القرن الثاني عشر، والله أعلم.

**المطلب الثاني: التعريف بكتابه منار الهدى في بيان الوقف والابتداء.**

(8) تاريخ الأدب العربي، كارل لروكلمان 8: 225؛ معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف إيلان 2: 452؛ معجم المؤلفين، لعمر الدمشقي 2: 121.

(9) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، للأشموني 1: 126.

(6) شرح مشكل الآثار، للطحاوي 4: 85.

(7) التمهيد في علم التجويد، لابن الجزري ص165.

- تَأْوِيلُهُ ﴿آل عمران:7﴾<sup>(11)</sup>.
- الوقف الأكفى: ومن أمثلته قول الله تعالى: ﴿حَكِيمًا﴾ [النساء:11] أكفى، ولم يبلغ درجة التمام؛ لكون ما بعده متصل بما قبله معني.
- الوقف الحسن: ومن أمثلته قول الله تعالى: ﴿ءَاسَلَّمْتُمْ﴾ [آل عمران:20] حسن؛ لتناهي الاستفهام إلى الشرط<sup>(12)</sup>.
- أحسن منه: ومن أمثلته قول الله تعالى: ﴿فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء:6]، وقوله: ﴿أَنْ يَكْبُرُوا﴾ [النساء:6] أحسن منه<sup>(13)</sup>.
- الوقف الحسن التام: ومن أمثلته قول الله تعالى: ﴿مَا أَسْتَعْتَبْتُمْ﴾ [التغابن:16] حسن تام لا ابتداء بالشرط.
- الوقف الحسن غير التام: ومن أمثلته قول الله تعالى: ﴿الْعَلَمِينَ﴾ [البقرة:47] حسن غير تام؛ معللاً بأن قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا﴾ [البقرة:48] عطف على ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِي﴾ ليس استئنافاً.
- الوقف الجائز: ومن أمثلته قول الله تعالى: ﴿وَتَبَاتَ الْأُخْتِ﴾ [النساء:23] جائز؛ للفرق بين التحريم النسبي والسبي، والوقف على ﴿مَنْ أَرْضَعُهُ﴾ [النساء:23]، و﴿بِئِي حُجُورِكُمْ﴾، و﴿ذَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾، و﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾، كلها وقوف جائزة؛ لأن التعلق فيها من جهة المعنى فقط، والنفس يقصر عن بلوغ التمام<sup>(14)</sup>.
- الوقف الصالح: ومن أمثلته قول الله تعالى: ﴿حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ﴾ [النساء:91] صالح<sup>(15)</sup>.
- أرقى منه: وقد أورد هذا المصطلح بعد ذكر قول الله تعالى: ﴿مِنْ ذَابَّةٍ﴾ [النحل:49] جائز، ثم قال بعد ذلك عند الكلام عن قول الله تعالى: ﴿وَالْمَلِكَةَ﴾ أرقى مما قبله، أي: وتسجد له الملائكة طوعاً<sup>(16)</sup>.
- ليس بوقف: ومن أمثلته قول الله تعالى: ﴿رُشْدًا﴾ [النساء:6] ليس بوقف؛ لشدة اتصاله بما بعده<sup>(17)</sup>.
- فهذه جملة المصطلحات المتعلقة بالوقف والابتداء والتي أوردتها الأشموني في كتابه منار الهدى، وقد بلغت أحد عشر مصطلحاً، على اختلاف ألفاظها، وتفاوت مراتبها.
- المطلب الرابع: مصادره في الوقف والابتداء.**
- المتأمل في كتاب منار الهدى للأشموني يلحظ أنه ينقل كثيراً عن الأئمة والعلماء ممن قبله عند ذكره وقوفات القرآن، والمسائل الخلافية التي يوردها، كما أنه أشار إلى بعض المصادر التي اعتمدها عليها، ومن هذه المصادر:
- موطأ الإمام مالك بن أنس.
- كتاب شرح العباب للرملي.
- الدرر المنتورة في بيان زبدة العلوم المشهورة لعبد الوهاب بن أحمد بن علي الحنفي.
- كما يمكن معرفة بعض المصادر التي استقى منها الأشموني، وذلك من خلال نقولاته عن مؤلفيها، وسأورد جملة من النقولات على سبيل المثال لا الحصر:
- نقله عن أبي جعفر النحاس، قال الأشموني: قال النحاس: فهذا يدل على أنهم كانوا يتعلمون الوقوف كما يتعلمون القرآن<sup>(18)</sup>.
- نقله عن أبي بكر ابن الأنباري، قال الأشموني: قال ابن الأنباري: من تمام معرفة القرآن الكريم معرفة الوقف والابتداء؛ إذ لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن إلا بمعرفة الفواصل، فهذا أدل دليل على وجوب تعلمه وتعليمه<sup>(19)</sup>.
- نقله عن مكّي بن أبي طالب، قال الأشموني: قال مكّي بن أبي طالب: وأما من ظن أن قراءة هؤلاء القراء السبعة، وهم: نافع، وابن كثير المكي، وأبو عمرو البصري، وابن عامر الشامي، وعاصم الكوفي، وحمزة الزيات، والكسائي - هي الأحرف السبعة التي في الحديث-، فقد غلط غلطاً عظيماً<sup>(20)</sup>.
- نقله عن ابن عبد البر، قال الأشموني: قال ابن عبد البر

(15) ينظر: المرجع السابق، 1: 407.

(16) ينظر: المرجع السابق، 1: 175.

(17) ينظر: المرجع السابق، 1: 13.

(18) ينظر: المرجع السابق، 1: 13.

(19) ينظر: المرجع السابق، 1: 18.

(10) ينظر: المرجع السابق، 1: 126.

(11) ينظر: المرجع السابق، 1: 131.

(12) ينظر: المرجع السابق، 1: 175.

(13) ينظر: المرجع السابق، 1: 178.

(14) ينظر: المرجع السابق، 1: 190.

الخبر، أو عكسه، والتقدير: أكان إبحاؤنا بالإندار والتبشير إلى رجل منهم عجباً، و﴿أَنْ أَنْذِرَ النَّاسَ﴾ تفسيراً، وجعلت "كان" تامة، و﴿أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ بدلاً من ﴿عَجَبًا﴾ بدل اشتمال، أو يكون كل من كل (28).

اعتماده في ذكر الخلاف وترجيح الوقف على القراءات القرآنية، ويتجلى هذا عند بيان الوقف على قول الله تعالى: ﴿حَقًّا﴾ [يونس:4] حسن لمن قرأ: ﴿إِنَّهُ يَبْدُوَ الْخَلْقَ﴾ بكسر الهمزة، وليس بوقف لمن قرأ بفتحها، وهو أبو جعفر يزيد بن القعقاع؛ فإنه كان يقرأ: "أنه" بفتح الهمزة، فعلى قراءة الفتح لا يوقف على ﴿حَقًّا﴾؛ لأن ما قبلها عامل فيها، بل يوقف على ﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾، ثم يبتدئ بعد ذلك بقوله: ﴿حَقًّا إِنَّهُ يَبْدُوَ الْخَلْقَ﴾ (29).

ذكره للقراءات القرآنية الواردة في الآية التي يبين حكم الوقف عليها دون الاستدلال بهذه القراءات في بيان الحكم، وإنما من باب الاستزادة والاستطراد، ويظهر ذلك عند بيان حكم الوقف على قول الله تعالى: ﴿عَنْ ضَلَلْتَهُمْ﴾ [النمل:81] حسن، قرأ أبو جعفر وشيبة ونافع وعاصم وأبو عمرو: ﴿بِهَادِي الْعَمِي﴾، على الإضافة، وقرأ حمزة: "هَدِي الْعَمِي" بناء فوقية، ونصب "العمي"، وقرأ عبد الله بن عامر الشامي: "بِهَادِي الْعَمِي" بتنوين "هادٍ"، ونصب "العمي". (30).

تفسيره للآيات القرآنية في بعض المواضع عند بيان الوقف، كقول الله تعالى: ﴿حَتَّى نَسُوءَ الْذِكْرَ﴾ [الفرقان:18] جائز، أي: أكثرت عليهم وعلى آباؤهم النعم فلم يقوموا بتأدية شكرها، فكان ذلك سبباً للإعراض عن ذكر الله جل وعلا (31).

إذا كانت الكلمة القرآنية حكمها في الوقف كحكم الكلمة التي تسبقها، فإنه يعطف بقوله: "ومثله"، كما في قول الله تعالى: ﴿يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص:18] حسن، ومثله: ﴿يَسْتَصْرِخُ﴾ (32).

فيما وراء القراءات العشر: لا تجوز القراءة بها ولا يصلى خلف من قرأ بها (21).

نقله عن محمد بن محمد بن الجزري، قال الأشموني: قال ابن الجزري: تجوز مطلقاً إلا في الفاتحة للمصلي (22) (23).

نقله عن علي بن محمد السخاوي، قال الأشموني: قال السخاوي: ينبغي للقارئ أن يتعلم وقف جبريل - عليه السلام -؛ فإنه كان يقف في سورة آل عمران عند قوله: ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ﴾ [آل عمران:95]، ثم يبتدئ: ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾، والنبي - صلى الله عليه وسلم - يتبعه (24).

نقله عن أبي العلاء الهمداني، قال الأشموني: قال أبو العلاء الهمداني: لا يخلو الواقف على تلك الوقوف: إما أن يكون مضطراً، أو متعمداً؛ فإن وقف مضطراً، وابتدأ بما بعده غير متجانف لإثم، ولا معتقد معناه - لم يكن عليه وزر (25).

نقله عن شيخ الاسلام ابن تيمية، قال الأشموني: قال شيخ الإسلام: عليه وزر إن عرف المعنى؛ وقد علل ذلك بأنَّ الابتداء لا يكون إلا اختيارياً (26).

#### المطلب الخامس: منهجه في عرض مسائل الوقف والابتداء.

يمكن ذكر منهج الأشموني في عرضه لمسائل الوقف والابتداء في كتاب منار الهدى في النقاط التالية:

إيراده مسائل الوقف والابتداء حسب ترتيب المصحف، ابتداء بسورة الفاتحة حتى آخر الناس.

يذكر الآية القرآنية، ثم بعد ذلك يذكر حكم الوقف؛ فتارة يكتب في بذكر الوقف كما في قول الله تعالى: ﴿مَنْ يُرِيدْ﴾ [المائدة:1] تام، وتارة يذكر الوقف ويعلل كقول الله تعالى: ﴿بِالْعُقُودِ﴾ تام؛ لأن ما بعده مستأنفاً (27).

عنايته بالإعراب عند إيراد حكم الوقف على الآية أو الكلمة القرآنية كما في قول الله تعالى: ﴿أَنْ أَنْذِرَ النَّاسَ﴾ [يونس:2] حسن، سواء أعرينا ﴿أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ اسم كان، و﴿عَجَبًا﴾

(26) ينظر: المرجع السابق، 1: 207.

(27) ينظر: المرجع السابق، 1: 322.

(28) ينظر: المرجع السابق، 1: 323.

(29) ينظر: المرجع السابق، 2: 115.

(30) ينظر: المرجع السابق، 2: 86.

(31) ينظر: المرجع السابق، 2: 122.

(20) ينظر: المرجع السابق، 1: 20.

(21) ينظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لابن الجزري ص66.

(22) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، 1: 20.

(23) ينظر: المرجع السابق، 1: 23.

(24) ينظر: المرجع السابق، 1: 29.

(25) ينظر: المرجع السابق، 1: 29.

المبحث الثاني: دراسة مسائل الخلاف عند الإمام الأشموني في الوقف والابتداء.

المسألة الأولى: قول الله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة:2].

قال الأشموني: "والوقف على ﴿رَيْبَ﴾ تام: إن رُفِعَ ﴿هُدَى﴾ بـ ﴿فِيهِ﴾، أو مرفوعاً بالابتداء و﴿فِيهِ﴾ خبره، وكافٍ إن جعل خبر ﴿لَا﴾ محذوفاً؛ وذلك لأن العرب يحذفون خبر ﴿لَا﴾ كثيراً<sup>(32)</sup>.

بيان قول الأشموني:

بيّن الأشموني أنّ الوقف تام، في حال كونه مرفوعاً بـ ﴿هُدَى﴾، أو مرفوعاً على الابتداء، وقوله: ﴿فِيهِ﴾ خبره؛ ويكون كافٍ، إذا كان خبر ﴿لَا﴾ محذوفاً، وقد علّل ذلك بأن العرب يحذفون خبر ﴿لَا﴾ كثيراً، فيقولون لا مثل زيد أي: في البلد.

أقوال العلماء في حكم الوقف على قوله: ﴿لَا رَيْبَ﴾<sup>(34)</sup>:

الأول: تام، قال به الداني، وزكريا الأنصاري.

الثاني: كاف، قال به الداني، وزكريا الأنصاري.

الثالث: صالح، قال به الجعبري.

الرابع: جائز، قال به السجاوندي.

الخلاصة:

ذهب القائلون بأنّ الوقف تام، في حال كونه مرفوعاً بـ ﴿هُدَى﴾، أو مرفوعاً على الابتداء، وقوله: ﴿فِيهِ﴾ خبره؛ كما أن قول الله ﴿لَا رَيْبَ﴾ معناه: النهي، أي لا ترتابوا، وعلى هذا يكون الكلام تاماً، كأنه قال: "ذلك الكتاب حقاً"، ويكون كافٍ إذا كان خبر ﴿لَا﴾ محذوفاً، وعُمل ذلك بأن العرب يحذفون خبر ﴿لَا﴾ كثيراً، فيقولون لا مثل زيد أي: في البلد، وقد يحذفون اسمها ويقون على الخبر، فيقولون لا عليك أي: لا بأس عليك، ومذهب سيبويه أنّها واسمها في محل رفع بالابتداء، ولا عمل لها في الخبر إن كان اسمها مفرداً، فإن كان مضافاً أو شبيهاً به فتعمل في الخبر عنده كغيره.

وأما مذهب الأخفش فتكون "أن" اسمها في محل رفع وهي عاملة في الخبر، والتقدير هنا ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، ﴿فِيهِ هُدَى﴾، ففيه الأول يكون

الخبر، وبإضمار العائد على الكتاب يتضح المعنى، وردّ هذا أحمد بن جعفر، وقال لا بدّ من عائد، ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [السجدة:2]؛ لأنه لا يوقف على ﴿رَيْبَ﴾ اتفاقاً؛ وذلك لأنهم يشترطون لصحة الوقف صحة الوقف على نظير ذلك الموضوع. وهذا تعسف من جماعة من النحاة أضمرنا محلاً متصلاً به خبر لا، واكتفى بالحل؛ لأن خبر لا التبرئة لا يستنكر إضماره في حال نصب الاسم ولا رفعه، نقول إن زرتنا فلا براح بالرفع، وإن زرتنا فلا براح بنصبه وهم يضمرون في كلا الوجهين، وهذا غير بعيد في القياس عندهم ولو ظهر المضمّر لقليل لا ريب فيه هدى، وهذا صحيح في العربية.

ومن قال بأنه صالح فهو في حال قدّرت خبراً.

وذهب السجاوندي بأن الوقف على قول الله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ﴾ جائز على حذف خبر لا، تقديره: "لا ريب فيه فيه" كما ذكر فيه مكرراً في قوله: ﴿أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ﴾ [التوبة:108]، ثم يستأنف ﴿فِيهِ هُدَى﴾، ومن وصل جعل ﴿فِيهِ﴾ خبر لا، أو صفة ﴿رَيْبَ﴾ وحذف خبر لا، تقديره: لا ريب فيه عند المؤمنين، ويكون الوقف فيهما على ﴿فِيهِ﴾، و﴿هُدَى﴾ خبر محذوف، أي: هو هدى.

وقد حكى الأشموني جواز القولين.

المسألة الثانية: قول الله تعالى: ﴿فِيهِ﴾ [البقرة:2].

قال الأشموني: "والوقف على ﴿فِيهِ﴾ تام: إن رفع ﴿هُدَى﴾ بالابتداء، وكاف: إن جعل خبر مبتدأ محذوف، أي: هو، وحسن: إن انتصب مصدرًا بفعل محذوف، وليس بوقف إن جعل ﴿هُدَى﴾ خبراً لـ ﴿ذَلِكَ﴾ الْكِتَابِ..."<sup>(35)</sup>.

بيان قول الأشموني:

بيّن الأشموني أنّ الوقف على قوله: ﴿فِيهِ﴾ يكون تاماً في حال رفعه بـ ﴿هُدَى﴾ على الابتداء، وخبره محذوف، أو رفع بظرف محذوف غير المذكور تقديره: "فيه فيه هدى"، ويكون كاف: إن جعل خبر مبتدأ محذوف، أي: هو، وحسن: إن انتصب مصدرًا بفعل محذوف، وليس بوقف إن جعل ﴿هُدَى﴾ خبراً لـ ﴿ذَلِكَ﴾ الْكِتَابِ، أو حالاً منه، أو من الضمير في ﴿فِيهِ﴾، أي: هادياً، أو من ذلك.

(32) ينظر: المرجع السابق، ص76.

(33) ينظر: المكتفى في الوقف والابتداء، للداني ص18؛ علل الوقوف للسجاوندي 1: 173؛ وصف الابهتاء في الوقف والابتداء، للجعبري ص48؛ والمقصد لتلخيص ما في المرشد، للأنصاري ص13.

أقوال العلماء في حكم الوقف على قوله: ﴿فِيهِ﴾ (36):

القول الأول: تام، قال به الجعبري، وزكريا الأنصاري.

القول الأول: تام، قال به زكريا الأنصاري.

القول الثاني: حسن، قال به الداني، وزكريا الأنصاري.

القول الثاني: كاف، قال به زكريا الأنصاري.

القول الثالث: كاف، قال به الداني.

القول الثالث: حسن، قال به أبو بكر ابن الأنباري.

القول الرابع: صالح، قال به الجعبري.

القول الرابع: ليس بوقف، قال به زكريا الأنصاري.

القول الخامس: ليس بوقف، قال به السجاوندي والأشموني.

الخلاصة:

الخلاصة (39):

ذهب القائلون بأن الوقف على قول الله: ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ تام: إن رفعت مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، أو رفع بظرف محذوف غير المذكور، تقديره: "فيه فيه هدى"، ويكون كاف: إن جعل خبر مبتدأ محذوف، أي: هو، وحسن: إن انتصب مصدرًا بفعل محذوف، وليس بوقف، أو لم يجز الوقف على ﴿فِيهِ﴾ إن جعل ﴿هُدًى﴾ خبراً لـ ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾، أو حالاً منه، أو من الضمير في ﴿فِيهِ﴾، أي: هادياً، أو من ذلك.

ذهب القائلون بأن الوقف على ﴿فِيهِ﴾ تام في حال كان قوله: ﴿هُدًى﴾ مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، أو رفع بظرف محذوف غير المذكور، تقديره: "فيه فيه هدى"، ويكون كاف: إن جعل خبر مبتدأ محذوف، أي: هو، وحسن: إن انتصب مصدرًا بفعل محذوف، وليس بوقف، أو لم يجز الوقف على ﴿فِيهِ﴾ إن جعل ﴿هُدًى﴾ خبراً لـ ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾، أو حالاً منه، أو من الضمير في ﴿فِيهِ﴾، أي: هادياً، أو من ذلك.

المسألة الثالثة: قول الله تعالى: ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:2].

قال الأشموني: ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ تام: إن رفعت ﴿الَّذِينَ﴾ [البقرة:3] بالابتداء، وفي خبره قولان: أحدهما: ﴿أُولَئِكَ﴾ [البقرة:5] الأولى، والثاني: ﴿وَأُولَئِكَ﴾ الثانية، والواو زائدة وهذان القولان منكران؛ لأن ﴿وَأُولَئِكَ﴾ يُؤْمِنُونَ [البقرة:4] يمنع كون ﴿أُولَئِكَ﴾ الأولى خبراً (37).

بيان قول الأشموني:

بين الأشموني أن الوقف على قول الله تعالى: ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ تام: حال كون قوله: ﴿الَّذِينَ﴾ مرفوع بالابتداء... وحسن: إن نصب الذين بأعني أو أمدح أو أذكر، لأن النصب إنما يكون بإضمار فعل فنصبه بالفعل المضمرة... وليس بوقف إن جرّ ﴿الَّذِينَ﴾ صفة لهم، أو يكون بدلاً من "هم"، أو عطف بيان؛ لأنه لا يفصل بين النعت والمنعوت، ولا بين البديل والمبدل منه؛ لأحدهما كالشيء الواحد.

أقوال العلماء في حكم الوقف على قوله: ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ (38):

وذهب بعضهم إلى أن الوقف جائز؛ لأنه رأس آية، وتفرد الجعبري بأن الوقف صالح على الاستئناف، وإذا كان على الاستئناف، فإنه يكون حسن عند النحاس، وكاف عند الداني.

وعلل السجاوندي عدم جواز الوقف على قول الله ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾؛ لأنه لا يجوز الفصل بين المنعوت ونعته، كما أشار أن قول الله تعالى: ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ رأس آية، والوقوف على رؤوس الآي سنة (40).

المسألة الرابعة: قول الله تعالى: ﴿يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة:3].

قال الأشموني: "﴿يُنْفِقُونَ﴾ تام: على استئناف ما بعده، وكاف إن جعل ﴿الَّذِينَ﴾ [البقرة:3] الأول منصوباً على المدح، أو مجروراً على الصفة، أو مرفوعاً خبر مبتدأ محذوف أي: هم المذكورون، فعلى هذه التقديرات

(38) ينظر: منار الهدى في الوقف والابتداء، ص77؛ ووصف الاهتداء في الوقف والابتداء، ص49؛ والمقصد لتلخيص ما في المرشد، ص13.

(39) علل الوقوف، ص1: 176.

(35) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، لابن الأنباري 1: 487؛ المقصد لتلخيص ما في المرشد، للأنصاري ص13؛ ومنار الهدى في الوقف والابتداء، ص77.

(36) ينظر: منار الهدى في الوقف والابتداء، ص77.

(37) ينظر: المكتفى في الوقف والابتداء، ص18؛ وعلل الوقوف، ص1: 176؛ ووصف الاهتداء في الوقف والابتداء، ص49؛ والمقصد لتلخيص ما في المرشد، ص13.



العطف، وعدّ الوقف حسناً؛ لأن ﴿يُفْقُونَ﴾ رأس آية، والوقف على رؤوس الآي سنة.

وذهب آخرون إلى أنه كافٍ في حال جعل قول الله ﴿الَّذِينَ﴾ الموضوع الأول منصوباً على المدح، أو مجروراً على الصفة، أو مرفوعاً خبر مبتدأ محذوف أي: هم المذكورون، فعلى هذه التقديرات الثلاث يكون؛ والذين يؤمنون مستأنفاً جملة مستقلة من مبتدأ وخبر كما سبق بيانه.

وذهب صاحب المقصد إلى أن الواو التي بعد قول الله: ﴿يُفْقُونَ﴾ إن لم تكن للاستئناف فإن الوقف حينئذ يكون جائزاً<sup>(44)</sup>.

وعلل السجاوندي المنع بقوله: "ممنوع الوقف للعطف؛ ليدخل عبدالله بن سلام وأصحابه في المتقين، وكون القرآن لهم هدى، وليدخل أبو بكر الصديق -رضي الله عنه- وأصحابه المؤمنين بالغيب في ثناء الهدى ووعد الفلاح، ولو ابتدئ ﴿وَالَّذِينَ﴾ كان ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى رَّحِمٍ﴾ خبرهم مختصاً بهم<sup>(45)</sup>، واختص ﴿هُدًى﴾ القرآن واسم التقوى بالذين يؤمنون بالغيب"<sup>(46)</sup>.

المسألة الخامسة: قول الله تعالى: ﴿يُفْقُونَ﴾ [البقرة:4].

قال الأشموني: "﴿يُفْقُونَ﴾ تام إن جعل ﴿أُولَئِكَ﴾ [البقرة:5] مبتدأ، خبره ﴿عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّحِمٍ﴾، وليس بوقف إن جعل ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ مبتدأ، خبره ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾ لأجل الفصل بين المبتدأ وخبره، ومن حيث كونه رأس آية يجوز"<sup>(47)</sup>.

بيان قول الأشموني:

بيّن الأشموني أن الوقف على قول الله تعالى: ﴿يُفْقُونَ﴾ على قولين: تام في حال جعل قوله: ﴿أُولَئِكَ﴾ مبتدأ، والقول الثاني: ليس بوقف، إن جعل المبتدأ قول الله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾.

أقوال العلماء في حكم الوقف على قوله: ﴿يُفْقُونَ﴾<sup>(48)</sup>:

القول الأول: تام، قال به الجعبري، وزكريا الأنصاري.

القول الثاني: حسن، قال به أبو بكر ابن الأنباري.

الثلاث يكون؛ ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:4] مستأنفاً جملة مستقلة من مبتدأ وخبر"<sup>(41)</sup>.

بيان قول الأشموني:

بيّن الأشموني أنه في الوقف على قول الله تعالى: ﴿يُفْقُونَ﴾ وجهان: تام على استئناف ما بعده، وكاف على اعتبار أن قول الله: ﴿الَّذِينَ﴾ له ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون منصوباً على المدح.

الثاني: أن يكون مجروراً على الصفة.

الثالث: أن يكون مرفوعاً خبر مبتدأ محذوف.

أقوال العلماء في حكم الوقف على قوله: ﴿يُفْقُونَ﴾<sup>(42)</sup>:

القول الأول: تام، قال به الداني، والجعبري، وزكريا الأنصاري.

القول الثاني: حسن، قال به أبو بكر ابن الأنباري.

القول الثالث: كاف، قال به الداني.

القول الرابع: جائز، قال به زكريا الأنصاري.

القول الخامس: ممنوع، قال به السجاوندي.

الخلاصة:

ذهب القائلون بأن الوقف على قوله: ﴿يُفْقُونَ﴾ تام على استئناف ما بعده، أي أن الواو التي بعدها تكون، ولأنه رأس آية فناسب أن يُستأنف بما بعده.

وعلل الإمام الداني بأن الوقف تام بقوله: "تام؛ لأنه انقضاء صفة مؤمني العرب، ثم ابتدأ بذكر صفة مؤمني أهل الكتاب"<sup>(43)</sup>.

ومن قال بأنه حسن احتج بأن قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة:4] على نسق قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة:3]، إذ إنه متعلق بما بعده لفظاً، وقد رجح ابن الأنباري

(40) ينظر: منار الهدى في الوقف والابتداء، ص78.

(41) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، 1: 492؛ المكتفى في الوقف والابتداء، ص19؛ والجعبري، "وصف الاهتداء في الوقف والابتداء"، ص49؛ والمقصد لتلخيص ما في المرشد، ص13.

(42) المكتفى في الوقف والابتداء، ص19.

(43) المقصد لتلخيص ما في المرشد، ص13.

(44) على أن الواو في ﴿وَالَّذِينَ﴾ استئنافية.

(45) ينظر: علل الوقوف، 1: 176، بتصرف يسير.

(46) ينظر: منار الهدى في الوقف والابتداء، ص78.

(47) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، 1: 492؛ المكتفى في الوقف والابتداء، ص19؛ والسجاوندي، "علل الوقوف"، 1: 179؛ ووصف الاهتداء في الوقف والابتداء، ص732هـ؛ والمقصد لتلخيص ما في المرشد، ص13.

الجملة بدلاً من الجملة الواقعة صلة لمن، وهي: يقول، وتكون من بدل الاشتمال.

أقوال العلماء في حكم الوقف على قوله: ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(52)</sup>.

**القول الأول:** تام، قال به الداني.

**القول الثاني:** لازم، قال به السجاوندي.

**القول الثالث:** كاف، قال به الداني، والجعري.

**القول الرابع:** حسن، قال به أبو بكر ابن الأنباري.

**القول الخامس:** صالح، قال به الجعري، وزكريا الأنصاري.

**القول السادس:** ليس بوقف، قال به الأشموني.

**الخلاصة:**

ذهب بعض أهل العلم إلى أنّ الوقف تام على قول الله: ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ مشترطاً أن يكون ما بعده مستأنفاً استئنافاً بيانياً، والتقدير في ذلك: ما بالهم قالوا آمناً ويظهرون الإيمان وما هم بمؤمنين، فقيل: ﴿يُحَادِّثُونَ اللَّهَ﴾؛ وقال بعضهم بأن الوقف هنا كافٍ، على أن قول الله: ﴿يُحَادِّثُونَ﴾ [البقرة:9] حال، أي: ومن الناس من يقول آمناً بالله مخادعين؛ ومنهم من قال بأن الوقف حسن وليس بتام معللاً ذلك، بأن قول الله: ﴿يُحَادِّثُونَ اللَّهَ﴾ في موضع نصب على الحال من ﴿هُمْ﴾، كأنه قال: مخادعين الله.

كما أن السجاوندي تفرد بقول آخر وهو أنّ الوقف لازم على قول الله: ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾، معللاً ذلك بقوله: "﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ لازم؛ لأن ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ منكر، والجملة بعد المنكر تتعلق به صفة، فلو وصل صار التقدير: "وما هم بمؤمنين مخادعين"، فحينئذ ينفي الوصف لا مع الموصوف فينتقض المعنى، فإن المراد نفي الإيمان عنهم، وإثبات الخداع لهم، ولأن النفي إذا دخل على الموصوف بصفة ينفي الصفة ويقرر الموصوف، كقوله: ما هو برجل كاذب" (53).

فإنهم منه أنهم مؤمنين غير مخادعين، وهذا ليس بمراد كما ذكر السجاوندي.

**القول الثالث:** كاف، قال به الداني، وزكريا الأنصاري .

**القول الرابع:** مطلق، قال به السجاوندي.

**الخلاصة:**

ذهب بعض أهل العلم إلى أن الوقف على قول الله تعالى: ﴿يُؤْفِقُونَ﴾ تام إن جعل قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ﴾ مبتدأ، وقوله: ﴿عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ خبره، وليس بوقف إن جعل ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ مبتدأ، وخبره قوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾، وذلك لأجل الفصل بين المبتدأ وخبره. وذهب آخرون إلى أن الوقف جائز من حيث كونه رأس آية، وإذا وقفنا على قول الله: ﴿يُؤْفِقُونَ﴾ باعتبار أنها رأس آية كما هو مرسوم في المصحف فقد قال ابن الأنباري بأنه حسن؛ لأن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى فقط لا من جهة اللفظ (49).

كما عدّ الداني الوقف على ﴿يُؤْفِقُونَ﴾ أكفى من الوقف على ﴿وَمَا أَنْزَلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [البقرة:4].

وحكى السجاوندي أن الوقف مطلق وقد علّل ذلك؛ بأن قول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ﴾ مبتدأ، وليس بخبر عما قبله، وكذلك على كل آية وقف إلا ما أعلم بعلامة "لا".

وقال العكبري: " ويجوز أن يكون ﴿أُولَئِكَ﴾ خبر ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾" (50).

**المسألة السادسة: قول الله تعالى: ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة:8].**

**قال الأشموني:** "﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ تام؛ إن كان ما بعده استئنافاً بيانياً، كأن يقول: ما بالهم قالوا آمناً ويظهرون الإيمان وما هم بمؤمنين، فقيل: يُحَادِّثُونَ اللَّهَ، وليس بوقف إن جعلت الجملة بدلاً من الجملة الواقعة صلة لـ"من"..." (51).

**بيان قول الأشموني:**

بيّن الأشموني أن الوقف على قول الله تعالى: ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ إما أن يكون تاماً على جعل ما بعده مستأنفاً استئنافاً بيانياً، أو ليس بوقف في حال جعل

(48) إيضاح الوقف والابتداء، 1: 492.  
(49) التبيين في إعراب القرآن، للعكبري 1: 20.  
(50) ينظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص 82.  
(51) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، 1: 496؛ والمكتفى في الوقف والابتداء، ص 19؛ وعلل الوقوف، 1: 180؛ وصف

النحاس قال بأنه ليس كافٍ؛ لأن الانتناف بما بعد لا يحسن، فيُفهم من قوله هذا أنه ليس بوقف، بل يرى بالوقف على رأس الآية وهو القول الآخر الذي أورده الأشموني، وقد علّل الأشموني بأنه ليس بوقف إن كان ما بعده متعلقاً به، ويُعد من بقية القول.

أما السجاوندي فقد قال بأنّ الوقف ممنوع، معللاً ذلك بالتحرز عن قول ما لا يقوله مسلم، وإن جاز الابتداء بـ ﴿إِنَّمَا﴾.

كما تفرّد الأشموني بجواز الوقف على قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَعَكُمْ﴾ في قول آخر له، لكن جواز الوقف مرتبط بكونه وقع في جواب سؤال مقدّر تقديره: كيف تكونون معنا وأنتم مسلمون أولئك بإظهار تصديقكم، فأجابوا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾.

**المسألة الثامنة: قول الله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: 17].**

**قال الأشموني:** "ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ" كاف: على استئناف ما بعده، وأن جواب "لما" محذوف تقديره: خمدت، وليس بوقف إن جعل هو وما قبله من جملة المثل<sup>(57)</sup>.

**بيان قول الأشموني:**

بيّن الأشموني أنّ الوقف على قول الله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ على قولين: أحدهما: كاف: على استئناف ما بعده، وأن جواب "لما" محذوف تقديره: خمدت، والآخر: ليس بوقف إن جعل هو وما قبله من جملة المثل.

**أقوال العلماء في حكم الوقف على قوله: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ (58):**

**القول الأول:** تام، قال به الجعبري.

**القول الثاني:** كاف، قال به الأشموني.

**القول الثالث:** ليس بوقف، قال به الأشموني.

**الخلاصة:**

اختلف أهل العلم في الوقف على قول الله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ على عدة أقوال: أحدها: أن الوقف تام، هكذا قاله الجعبري، ثم عقب بعده بقوله: "ورجح الوصل التأكيد".

وقد تعقّب الجعبري هذا القول فقال: "ولا لزوم لنص ابن الأنباري على التعلق، واللبس نشأ من التقدير"<sup>(54)</sup>.

وتفرّد الأشموني بقول آخر، وهو أن قول الله: ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ ليس بوقف إن جعلت الجملة بدلاً من الجملة الواقعة صلة لمن، وهي: يقول، وتكون من بدل الاشتمال؛ لأن قولهم مشتمل على الحداد أو حال من ضمير يقول.

**المسألة السابعة: قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: 14].**

**قال الأشموني:** "﴿إِنَّمَا مَعَكُمْ﴾ ليس بوقف: إن جعل ما بعده من بقية القول، وجائز: إن جعل في جواب سؤال مقدّر تقديره: كيف تكونون معنا وأنتم مسلمون أولئك بإظهار تصديقكم، فأجابوا إنما نحن مستهزون"<sup>(55)</sup>.

**بيان قول الأشموني:**

بيّن الأشموني أنّ الوقف على قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَعَكُمْ﴾ على قولين، أحدهما: ليس بوقف إن كان ما بعده متعلقاً به، وهو من بقية القول؛ والقول الآخر جائز: إن جعل في جواب سؤال مقدّر تقديره: كيف تكونون معنا وأنتم مسلمون أولئك بإظهار تصديقكم، فأجابوا: إنما نحن مستهزون.

**أقوال العلماء في حكم الوقف على قوله: ﴿إِنَّمَا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: 14] (56):**

**القول الأول:** كاف، قال به الجعبري.

**القول الثاني:** ليس بقطع كاف، قال به النحاس.

**القول الثالث:** جائز، قال به الأشموني.

**القول الرابع:** ليس بوقف، قال به الأشموني.

**القول الخامس:** ممنوع، قال به السجاوندي.

**الخلاصة:**

اختلف أهل العلم في الوقف على قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَعَكُمْ﴾ على عدة أقوال: أحدها: أن الوقف كاف، بمعنى أنه يحسن الابتداء بما بعده، ولكن

(53) وصف الانتهاء في الوقف والابتداء، ص50.

(54) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص84.

(55) ينظر: القطع والانتناف، للنحاس ص39؛ وعلل الوقوف"، 1:

185؛ ووصف الانتهاء في الوقف والابتداء، ص51؛ ومنار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص8.

(56) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص85.

(57) ينظر: وصف الانتهاء في الوقف والابتداء، ص51؛ ومنار الهدى

في بيان الوقف والابتداء، ص85.

اختلف أهل العلم في الوقف على قول الله تعالى: ﴿لَا يُبْصِرُونَ﴾ على قولين: أحدهما كاف؛ في حال رفع ما بعده خبر مبتدأ محذوف، أي: هم؛ والآخر: ليس بوقف إن نُصِبَ على أنه مفعول ثانٍ لـ "ترك"، وإن نُصِبَ على الذم جاز ذلك كقوله:

سُئِنِي الخمر ثم تَكْتَفُونِي      عُدَاةُ الله من كَذِبٍ وزورٍ

فنصب "عُدَاة" على الذم، فمنهم من شبه المنافقين بحال المستوقد، ومنهم من شبههم بحال ذوي صيب: أي مطر، على أن أو للتفصيل.

وعَلَّلَ الجعبري بأن الوقف تامٌّ على رفع التاليات، والمقصود بالتاليات قول الله تعالى: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمِي﴾ [البقرة: 18]، وقُرئ: "صمًّا بكمًّا عمياً" وهي قراءة عبدالله بن مسعود وأبي بن كعب وحفصة أم المؤمنين، وعلى هذه القراءة يكون الوقف على قول الله تعالى: ﴿لَا يُبْصِرُونَ﴾ تامٌّ عند أبي عبيدة والفراء<sup>(61)</sup>.

ومن قال بأن الوقف حسن فعلى أنها منصوبة على الذم: أي أذمَّ صمًّا بكمًّا عمياً، كما أن العرب تنصب بالذم وبالمدح؛ لأن فيه مع الأسماء مثل معنى قولهم: ويلأ له، وثواباً له، وبعداً وسقياً ورعباً، وقراءة النصب شاذة<sup>(62)</sup>.

المسألة العاشرة: قول الله تعالى: ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: 18].

قال الأشموني: ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾ صالح، وقيل لا يوقف عليه؛ لأنه لا يتم الكلام إلا بما بعده، لأن قوله: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ﴾ [البقرة: 19] معطوف على ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: 17]، أو كمثل أصحاب صيب، فأو للتخيير أي: أجناكم أن تشبهوا هؤلاء المنافقين بأحد هذين الشيئين أو بهما معاً، وليست للشك؛ لأنه لا يجوز على الله تعالى<sup>(63)</sup>.

بيان قول الأشموني:

بيّن الأشموني بأن قول الله تعالى: ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾ صالح، وقيل لا يوقف عليه؛ لأنه لا يتم الكلام إلا بما بعده؛ لأن قوله: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ﴾ معطوف على ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾، أو كمثل أصحاب صيب، فأو للتخيير أي: أجناكم أن تشبهوا هؤلاء المنافقين بأحد هذين الشيئين أو بهما معاً، وليست للشك؛ لأنه لا يجوز على الله تعالى.

وتفرّد الأشموني بأن الوقف كافٍ على استئناف ما بعده، وأن جواب "لما" محذوف تقديره: خمدت؛ كما أنه روى قولاً آخر، وهو أنه لا يُوقف على قول الله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ في جعله هو وما قبله من جملة المثل.

المسألة التاسعة: قول الله تعالى: ﴿لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: 17].

قال الأشموني: ﴿لَا يُبْصِرُونَ﴾ كاف؛ إن رفع ما بعده خبر مبتدأ محذوف، أي: هم؛ وليس بوقف إن نُصِبَ على أنه مفعول ثانٍ لـ "ترك"، وإن نُصِبَ على الذم جاز ذلك كقوله:

سُئِنِي الخمر ثم تَكْتَفُونِي      عُدَاةُ الله من كَذِبٍ وزورٍ

فنصب "عُدَاة" على الذم، فمنهم من شبه المنافقين بحال المستوقد، ومنهم من شبههم بحال ذوي صيب: أي مطر، على أن أو للتفصيل<sup>(59)</sup>.

بيان قول الأشموني:

بيّن الأشموني أن الوقف على قول الله تعالى: ﴿لَا يُبْصِرُونَ﴾ على قولين: أحدهما كاف؛ في حال رفع ما بعده خبر مبتدأ محذوف، أي: هم؛ والآخر: ليس بوقف إن نُصِبَ على أنه مفعول ثانٍ لـ "ترك"، وإن نُصِبَ على الذم جاز ذلك كقوله:

سُئِنِي الخمر ثم تَكْتَفُونِي      عُدَاةُ الله من كَذِبٍ وزورٍ

فنصب "عُدَاة" على الذم، فمنهم من شبه المنافقين بحال المستوقد، ومنهم من شبههم بحال ذوي صيب: أي مطر، على أن أو للتفصيل.

أقوال العلماء في حكم الوقف على قوله: ﴿لَا يُبْصِرُونَ﴾<sup>(60)</sup>:

القول الأول: تام، قال به النحاس، والجعبري، وزكريا الأنصاري.

القول الثاني: كاف، قال به الداني والأشموني.

القول الثالث: حسن، قال به أبو بكر ابن الأنباري.

القول الرابع: ليس بوقف، قال به الأشموني.

الخلاصة:

(60) القطع والانتناف، 1: 40.  
(61) ينظر: معاني القرآن للفراء، 1: 16؛ والمحزر الوجيز، لابن عطية 1: 101.  
(62) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص 86.

(58) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص 85.  
(59) ينظر: أبو بكر إيضاح الوقف والابتداء، 1: 499؛ والقطع والانتناف، 1: 40؛ والمكتفى في الوقف والابتداء، ص 20؛ ووصف الاهتداء في الوقف والابتداء، ص 52؛ والمقصد لتلخيص ما في المرشد، ص 14.

أقوال العلماء في حكم الوقف على قوله: ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾<sup>(64)</sup>.

القول الأول: تام، قال به الداني، والجعبري.

القول الثاني: كاف، قال به الداني.

القول الثالث: حسن، قال به أبو بكر ابن الأنباري.

القول الرابع: صالح، قال به النحاس، وزكريا الأنصاري، والأشموني.

القول الخامس: ممنوع، قال به السجاوندي، والأشموني.

الخلاصة:

اختلف أهل العلم في الوقف على قول الله تعالى: ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾ على عدة أقوال: الأول: تام، والثاني: كاف، والثالث: حسن، لأن قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ نسق على قوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾، أو "كمثل صيب"، والرابع: صالح، والخامس: ممنوع ولا يوقف عليه، والعلة في ذلك؛ لأنه لا يتم الكلام إلا بما بعده؛ لأن قوله: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ﴾ معطوف على ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾، أو كمثل أصحاب صيب، فأو للتخيير أي: أمناكم أن تشبهوا هؤلاء المنافقين بأحد هذين الشيين أو بهما معاً، وليست للشك؛ لأنه لا يجوز على الله تعالى.

قال السجاوندي: "﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾: لا للعطف بأو وهو للتخيير، ومعنى التخيير لا يبقى مع الفصل، ومن جعل أو بمعنى الواو كقوله تعالى: ﴿أَوْ يَرِيدُونَ﴾ [الصفات: 147]، جاز وقفه لعطف الجملتين، مع أنها رأس آية، وقد اعترضت بينها آية، على تقدير: أو مثلهم كصيب"<sup>(65)</sup>.

المسألة الحادية عشرة: قول الله تعالى: ﴿حَدَرَ أَلْمُوتِ﴾ [البقرة: 19].

قال الأشموني: "﴿حَدَرَ أَلْمُوتِ﴾ حسن، وقيل: كاف"<sup>(66)</sup>.

بيان قول الأشموني:

بين الأشموني أن الوقف على قول الله تعالى: ﴿حَدَرَ أَلْمُوتِ﴾ على قولين: أحدهما: حسن، والآخر: كاف.

أقوال العلماء في حكم الوقف على قوله: ﴿حَدَرَ أَلْمُوتِ﴾<sup>(67)</sup>.

القول الأول: تام، قال به الأخفش، والداني، والجعبري.

القول الثاني: حسن، قال به زكريا الأنصاري، والأشموني.

القول الثالث: كاف، قال به الأشموني.

القول الرابع: صالح، قال به السجستاني.

القول الخامس: مطلق، قال به السجاوندي.

الخلاصة:

اختلف أهل العلم في الوقف على قول الله تعالى: ﴿حَدَرَ أَلْمُوتِ﴾ على خمسة أقوال: الأول: تام على الاستئناف؛ لأن ما بعده مرفوع، وهو في حكم المستأنف.

والثاني: حسن؛ لكونه متعلقاً بما بعده لفظاً ومعنى، وذلك أن قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ متصل لفظاً، ومتعلق معنى؛ لأن الله سبحانه وتعالى مطلع على أعمال الكافرين والمنافقين الذين يصمّون أذانهم عن سماع الحق.

وهناك قول ثالث: بأن الوقف كافٍ على أنه متصل من جهة المعنى، كما سبق بيان معنى الآية آنفاً.

وذهب السجستاني إلى أن الوقف صالح، معقباً على ما مذهبه بقوله: "والتمام" ﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾، وذهب السجاوندي إلى أن الوقف على قول الله تعالى: ﴿حَدَرَ أَلْمُوتِ﴾ وقفاً مطلقاً.

المسألة الثانية عشرة: قول الله تعالى: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ [البقرة: 21].

قال الأشموني: "﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ كاف: إن جعل ﴿الَّذِي﴾ مبتدأ، وخبره ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ﴾ [البقرة: 22]، أو خبر مبتدأ محذوف: أي هو الذي، وحسن إن نُصِبَ بمقدّر، وليس بوقف إن جُعل نعتاً لـ ﴿رَبَّكُمْ﴾، أو بدلاً منه، أو عطف بيان"<sup>(68)</sup>.

(66) ينظر: القطع والانتناف، 1: 42؛ والمكتفى في الوقف والابتداء، ص20؛ وعلل الوقوف، 1: 189؛ ووصف الإهداء في الوقف والابتداء، ص52؛ والمقصد لتلخيص ما في المرشد، ص14؛ ومنار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص86.

(67) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص87.

(63) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء؛ والقطع والانتناف، 1: 41؛ والمكتفى في الوقف والابتداء، ص20؛ وعلل الوقوف، 1: 187؛ ووصف الإهداء في الوقف والابتداء، ص52؛ والمقصد لتلخيص ما في المرشد، ص14؛

(64) علل الوقوف، 1: 187.

(65) منار الهدى في الوقف والابتداء، ص86.

## بيان قول الأشموني:

بين الأشموني أن الوقف على قول الله تعالى: ﴿وَأَسْمَاءُ بِنَاءٌ﴾ على وجهين، الأول: حسن: إن جعل ما بعده مستأنفاً، وليس بوقف إن عطف على ما قبله، وداخلاً في صلة ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ﴾، فلا يفصل بين الصلة والموصول. ثانياً: ليس بوقف إن جعل نعتاً لـ ﴿رَبِّكُمْ﴾، أو بدلاً منه، أو عطف بيان.

أقوال العلماء في حكم الوقف على قوله: ﴿وَأَسْمَاءُ بِنَاءٌ﴾ (69).

القول الأول: تام، قال به النحاس.

القول الثاني: حسن، قال به الأشموني.

القول الثالث: كاف، قال به الأشموني.

القول الرابع: ليس بوقف، قال به الأشموني.

## الخلاصة:

اختلف أهل العلم في الوقف على قول الله تعالى: ﴿وَأَسْمَاءُ بِنَاءٌ﴾ على ثلاثة أقوال؛ الأول: كاف؛ إن جعل ﴿الَّذِي﴾ مبتدأ، وخبره ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ﴾، أو خبر مبتدأ محذوف: أي هو الذي، وحسن إن نُصِبَ بمقدّر، وليس بوقف إن جعل نعتاً لـ ﴿رَبِّكُمْ﴾، أو بدلاً منه، أو عطف بيان.

قال النحاس: "﴿وَأَسْمَاءُ بِنَاءٌ﴾ فيه ثلاث تقديرات: إن جعل الذي نعتاً لـ ﴿رَبِّكُمْ﴾ لم يكن تاماً ولا كافياً، وإن جعلت ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ مبتدأ، وخبره ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فَرِشًا﴾ كان القطع على ﴿وَأَسْمَاءُ بِنَاءٌ﴾ تاماً" (70).

المسألة الثالثة عشرة: قول الله تعالى: ﴿وَأَسْمَاءُ بِنَاءٌ﴾ [البقرة: 22].

قال الأشموني: "﴿وَأَسْمَاءُ بِنَاءٌ﴾ حسن: إن جعل ما بعده مستأنفاً، وليس بوقف إن عطف على ما قبله، وداخلاً في صلة ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ﴾، فلا يفصل بين الصلة والموصول" (71).

## بيان قول الأشموني:

بين الأشموني أن الوقف على قول الله تعالى: ﴿وَأَسْمَاءُ بِنَاءٌ﴾ على وجهين، الأول: حسن: إن جعل ما بعده مستأنفاً، وليس بوقف إن عطف على ما قبله، وداخلاً في صلة ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ﴾، فلا يفصل بين الصلة والموصول.

أقوال العلماء في حكم الوقف على قوله: ﴿وَأَسْمَاءُ بِنَاءٌ﴾ (72).

القول الأول: تام، قال به الجعبري.

القول الثاني: حسن، قال به أبو بكر ابن الأنباري، والأشموني.

القول الثالث: كاف، قال به الداني.

القول الرابع: صالح، قال به زكريا الأنصاري.

القول الخامس: مرخص لضرورة، قال به السجاوندي.

القول السادس: ليس بوقف، قال به النحاس، والأشموني.

## الخلاصة:

اختلف العلماء في الوقف على قول الله تعالى: ﴿وَأَسْمَاءُ بِنَاءٌ﴾ على جملة من الأقوال، الأول: تام، والثاني: حسن على أن ما بعده مستأنف، والثالث: كاف، والرابع: صالح وذلك لعطف الجملتين المتفتحتين، والخامس: ليس بوقف إن عطف على ما قبله، وداخلاً في صلة ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ﴾، فلا يفصل بين الصلة والموصول.

قال النحاس: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فَرِشًا﴾ ليس بوقف كافٍ؛ لأن ﴿وَأَسْمَاءُ بِنَاءٌ﴾ معطوف داخل في الصلة، فإن قدرت ﴿وَأَنْزَلَ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً﴾ عطفًا أيضاً دخل في الصلة ولم يجز أن يقف على بناء وإن قدرته مستأنفاً، ولم ترفع الذي بالابتداء جاز الوقف على السماء بناء.

قال السجاوندي: مرخص ضرورة لعطف الجملتين المتفتحتين.

وقال الأنصاري: ﴿وَأَسْمَاءُ بِنَاءٌ﴾ صالح عند بعضهم وردّه آخرون وهو الاجود؛ لأن ما بعده إلى قوله: ﴿رِزْقًا لَكُمْ﴾ من تمام صلة ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ﴾ ولا يفصل بين الصلة والموصول.

المسألة الرابعة عشرة: قول الله تعالى: ﴿مَنْ مِثْلَهُ﴾ [البقرة: 23].

(71) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، ص: 1، 502؛ والقطع والانتناف، ص: 1، 41؛ والمكتفى في الوقف والابتداء، ص: 20؛ وعلل الوقوف، ص: 1، 191؛ ووصف الإهداء في الوقف والابتداء، ص: 53؛ والمقصد لتلخيص ما في المرشد، ص: 14؛ والأشموني، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص: 88.

(68) ينظر: القطع والانتناف، ص: 1، 42؛ ومنار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص: 87.

(69) القطع والانتناف، ص: 1، 42.

(70) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص: 88.

قال الأشموني: "﴿مِنْ مَثَلَةٍ﴾ جائز: وليس بوقف إن عطف" (73).

### بيان قول الأشموني:

بيّن الأشموني أن الوقف على قول الله تعالى: ﴿مِنْ مَثَلَةٍ﴾ على قولين، الأول: جائز، والآخر: ليس بوقف إن عطف.

أقوال العلماء في حكم الوقف على قوله: ﴿مِنْ مَثَلَةٍ﴾ (74).

القول الأول: تام، قال به الجعبري

القول الثاني: جائز، قال به زكريا الأنصاري، والأشموني.

القول الثالث: ليس بتام، قال به أبو بكر ابن الأنباري.

القول الرابع: ليس بوقف، قال به الأشموني.

### الخلاصة:

اختلف العلماء في الوقف على قول الله تعالى: ﴿مِنْ مَثَلَةٍ﴾ على أربعة أقوال: الأول: تام على أن الوقف عليه يكون مكتمل المعنى، والأصل أنه متعلق بما بعده لما فيه من طلب أمور تزيل بها الشك، قال السمرقندي في تفسير هذه الآية: "﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مَّثَلٍ﴾، أي: من مثل هذا القرآن من التوراة، وقابلوها بالقرآن، فتجدوها موافقة لما في التوراة، فتعلموا به أن محمداً -صلى الله عليه وسلم- لم يحتلقه من تلقاء نفسه، وأنه من الله تعالى: ﴿وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ﴾، أي استعينوا بأحباركم ورهبانكم، يعني: عبادكم ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ فيما تشكون فيه" (75).

والثاني: جائز، وذلك عائد إلى القارئ في حال إرادته الوقف أو الوصل، والثالث: ليس بتام، كما قال القرطبي: "الوقف على ﴿مَثَلَةٍ﴾ ليس بتام؛ لأن ﴿وَأَدْعُوا﴾ نسق عليه" (76). أي: على قول الله تعالى: ﴿فَأْتُوا﴾.

والرابع: ليس بوقف إن عطف ﴿وَأَدْعُوا﴾ على ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ﴾، وهو قول قد تفرّد به، وهو قول ليس وجهه؛ لأنه مرتبط بما قبله، فلو وُقف على قول الله: ﴿مَثَلَةٍ﴾ فإنه جائز، ويحسن الابتداء بما بعده، أو أن يعطف من قوله: ﴿فَأْتُوا﴾.

### الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، محمد صلوات ربي وسلامه عليه، وبعد.

فإني أحمد الله العلي العظيم على ما يسّر به وأعان في إتمام كتابة هذا البحث، الذي أسأل الله فيه الإخلاص والقبول.

وقد انتهيت في ختام هذا البحث إلى بعض النتائج والتوصيات.

### النتائج:

- يُعتبر الإمام الأشموني -رحمه الله- من العلماء الرائدین في علم الوقف والابتداء، ويتجلى ذلك للمُطالع في كتب المتقدمين عنه، والتي أخرجها أهل التحقيق، تجدهم يستشهدون كثيراً بأراء الأشموني، ويوردون أقواله عند عرض المسائل ومناقشتها.
- القارئ لكتاب منار الهدى للأشموني يجد أن مسائل الخلاف لديه متكررة وبشكل موسّع في مواضع كثيرة من السورة نفسها، وذلك لاعتبارات علمية كاللغة والإعراب والوقف.
- يُعدّ الأشموني وكتابه من المراجع الأساسية في اللغة العربية وأثرها في علم الوقف والابتداء.
- اعتناؤه الكبير بأقوال العلماء في ترجيحاته، وأقواله، والاعتماد عليها كمصادر في كتابه.

### التوصيات:

- استكمال دراسة مسائل الخلاف عند الإمام الأشموني من خلال كتابه منار الهدى في بيان الوقف والابتداء.
- إجراء موازنة بين منهج الإمام الأشموني في كتابه منار الهدى مع مناهج العلماء المتقدمين عنه في طريقة عرض مسائل الخلاف، وإيراد الأقوال، وبيان أوجه الاختلاف والاتفاق بينهم، إذ تكون كالمراجع للمتخصصين.
- وفي الختام أسأل الله بمنه وكرمه أن يغفر لي وأن يتجاوز عني، فما كان من توفيق وصواب فمن المولى جل جلاله، وما كان من خطأ ونقص فمن نفسي المقصرة الفقيرة إلى ربها، الراجية عفو بارئها، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

(74) ينظر: بحر العلوم، للسمرقندي 1: 34.

(76) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي 1: 232.

(72) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص 88.

(73) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء، 1: 503؛ علل الوقوف، 1: 191؛ وصف الإهداء في الوقف والابتداء، ص 53؛ والمقصود لتلخيص ما في المرشد، ص 14؛ ومنار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص 88.

## المصادر والمراجع

- الكتب العلمية، 1422هـ).
- المنتقى من مسائل الوقف والابتداء، عبدالقيوم السندي، (ط1، مكة المكرمة، المكتبة الأسدية).
  - منجد المقرئين ومرشد الطالبين، محمد بن محمد بن يوسف الجزري، (ط1، دار الكتب العلمية، 1420هـ).
  - النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد بن يوسف الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، (المطبعة التجارية الكبرى).
  - وصف الاهتداء في الوقف والابتداء، إبراهيم بن عمر الجعبري، تحقيق د. نواف معيض الحارثي، (ط2، دار طبية الخضراء للنشر والتوزيع، 2020م).
- المصادر والمراجع
- بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي.
  - تاريخ الأدب العربي، كارل لوكلمان، (ط5، القاهرة، دار المعارف).
  - التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري.
  - التمهيد في علم التجويد، محمد بن محمد بن يوسف الجزري، تحقيق د. علي حسين البواب، (ط1، الرياض، مكتبة الرياض، 1405هـ).
  - الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، (ط2، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1384هـ).
  - سركيس، يوسف بن إليان بن موسى، "معجم المطبوعات العربية والمعربة"، (مصر، مطبعة سركيس 1346هـ).
  - شرح مشكل الآثار، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الطحاوي، (ط1، مؤسسة الرسالة، 1415هـ).
  - علل الوقوف، محمد بن طيفور السجاوندي، تحقيق: د. محمد العيدي، (ط2، الرياض، مكتبة الرشد، 1427هـ).
  - القطع والائتناف، أبو جعفر النحاس، تحقيق: د. عبدالرحمن المطرودي، (الرياض، جامعة الملك سعود، كلية التربية، 1413هـ).
  - لسان العرب، محمد بن مكرم منظور، (ط3، بيروت، دار صادر، 1414هـ).
  - الخمر الوجيز، محمد عبدالحق بن عطية، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1422هـ).
  - معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد النجاشي، (ط1، مصر، دار المصرية للتأليف).
  - معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب كحالة الدمشق، (بيروت، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي).
  - المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، لتركيا الأنصاري، (ط2، دار المصحف، 1405هـ).
  - المكتنى في الوقف والابتداء، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الداني، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (ط1، دار عمار، 1422هـ).
  - منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد، أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، (ط1، بيروت، دار

## References

Bahr al-Uloom, Abu al-Laith Nasr bin Muhammad bin Ahmad bin Ibrahim al-Samarqandi History of Arabic Literature, Carl L. Rockelmann, (5th Edition, Cairo, Dar Al-Ma'arif. Clarity in the syntax of the Qur'an.

Mohsen in the science of intonation, Muhammad bin Muhammad bin Yusuf Al-Jazari, investigation by Dr. Ali Hussein Al-Bawab, (1 edition, Riyadh, Riyadh Library, 1405 AH).

Al-Jami' Al-Qur'an, Abu Abdullah Muhammad Al-Qurtubi, investigation: Ahmed Al-Bardouni, (2nd edition, Cairo, Egyptian Book House, 1384 AH).

Sarkis, Youssef bin Elian bin Musa, "Dictionary of Arabic and Arabized Publications", (Egypt, Sarkis Press 1346 AH).

Explanation of the Problem of Athar, Ahmed bin Muhammad bin Salama bin Abdul Malik Al-Tahawy, (1 edition, Al-Risala Foundation, 1415 AH).

The reasons for standing, Muhammad bin Tayfur Al-Sajwandi, investigation: Dr. Muhammad Al-Eidi, (2nd edition, Riyadh, Al-Rushd Library, 1427 AH).

Cut-off and rebuttal, Abu Jaafar al-Nahas, investigation: d. Abdul Rahman Al-Matroudi, (Riyadh, King Saud University, College of Education, 1413 AH).

Lisan Al-Arab, Muhammad bin Makram Manzoor, (3rd edition, Beirut, Dar Sader, 1414 AH).

Al-Wajeez, the editor, Muhammad Abdul-Haq bin Attia, investigation: Abdul-Salam Abdul-Shafi, (1 edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, 1422 AH).

The meanings of the Qur'an, Yahya bin Ziyad Al-Farra, investigation: Ahmed Al-Najati, (1 edition, Egypt, Dar Al-Masria for authoring).

A dictionary of authors, Omar bin Reda bin Muhammad Ragheb, like the case of Damascus, (Beirut, Al-Muthanna Library and the Arab Heritage Revival House).



The upholsterer of the reciters and the guide of the seekers, Muhammad bin Muhammad bin Yusuf Al-Jazari, (1st edition, Dar Al-Kutub Al-Alami, 1420 AH).

Publishing in the ten readings, Muhammad bin Muhammad bin Yusuf Al-Jazari, investigation: Ali Muhammad Al-Dabaa, (The Great Commercial Printing Press).

Description of guidance in endowment and initiation, Ibrahim bin Omar Al-Ja'bari, investigation d. Nawaf Moeed Al-Harthy, (2nd Edition, Dar Taiba Al-Khadraa for Publishing and Distribution, 2020 AD).

The intent to summarize what is in the guide in endowment and initiation, by Zakariya Al-Ansari, (2 edition, Dar Al-Mushaf, 1405 AH).

Al-Muktafi fi Waqf wa Al-Ibtada, Abu Amr Othman bin Saeed bin Othman bin Omar Al-Dani, investigation: Muhyiddin Abd al-Rahman Ramadan, (1 edition, Dar Ammar, 1422 AH).

Manar Al-Huda in the statement of endowment and beginning, and with it the purpose to summarize what is in the guide, Ahmed bin Abdul Karim bin Muhammad bin Abdul Karim Al-Ashmouni, investigation: Sharif Abu Al-Ela Al-Adawi, (1 edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Alami, 1422 AH).

Selected issues of endowment and beginning, Abdul Qayyum Al-Sindi, (1 edition, Makkah Al-Mukarramah, Al-Asadiya Library).